مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

ملفّات مدى

مخطط براڤر | ملف رقم 1، 2013
المحرران: إمطانس شحادة ونديم روحانا.

عن تعامل المجتمع العربيّ والقيادات السياسيّة مع قانون برافير

ليس بالبيان وحده يحيا النقب

وديع عواودة

عن تعامل المجتمع العربيّ والقيادات السياسيّة مع قانون برافير

ليس بالبيان وحده يحيا النقب

وديع عواودة [1]

منذ فترة رئاسة أريئيل شارون الأولى (2001-2003)، بدأت إسرائيل تصعّد مخطّطاتها للإجهاز على ما تبقّى من أراضٍ عربيّة في النقب تحت مشاريع ومسمّيات مختلفة عنوانها «تجميع البدو» تارة، وَ «منع السطو على أراضي الدولة» تارة أخرى، أو تحت المسمّيَيْن الاثنين معًا. لكن في السنوات الأخيرة، وبخاصّة في فترة حكومة بنيامين نتانياهو الثانية (2009-2012)، تسارعت وتيرة التخطيط والتنفيذ وصولاً إلى الهدف الأوسع، وهو الاستيلاء على أراضٍ عربيّة تبلغ مساحتها نحو مليون دونم ما زالت بيد أصحابها البدو في النقب، على نحوٍ ما يتجسّد في المخطّط الرسميّ لقانون «برافر» وفي هدم قرية العراقيب للمرّة الخامسة والخمسين -ولا بدّ من الإشارة أنّ الحديث يدور عن منطقة النقب المترامية الأطراف (ثلثا مساحة فلسطين، احتلّتها إسرائيل في شباط/فبراير عام 1949 في عمليّة «يوآف») ويقطنها نحو 170 ألف عربيّ، بعد أن نجا منهم في نكبة العام 1948 قرابة 12 ألف نسمة (يسكن نصفهم اليوم في 45 قرية غير معترف بها) ونحو نصف مليون يهوديّ-. وتتسارع في السنوات الأخيرة عمليّات السلب والتهويد في النقب بعد تغليفها بمصطلحات التطوير، بل إنّ الحكومة أقامت في سبيل ذلك وزارة خاصّة تُعرف بالاسم «وزارة تطوير النقب والجليل»، يقودها الوزير سيلفان شالوم (الليكود)، ومن قبله شيمعون بيريز (العمل وكاديما)، وكذلك وزير الأقلّيّات أفيشاي برافيرمان.

ترمي هذه الورقة القصيرة إلى تقديم مراجعة أوّليّة لتعامل المجتمع العربيّ والأحزاب العربيّة مع مخطّطات الحكومة للسيطرة على أراضي النقب، وبخاصّة مخطّط برافر، وتقييم العمل الجماعيّ المشترك في هذا السياق؛ وهو جانب لم يحظَ حتّى الآن بتعامل بحثيّ أو صحافيّ موسّع، رغم أهمّيّته والحاجة إلى مراجعة نقديّة لتصرّف المجتمع العربيّ والقيادات العربيّة، بما في ذلك من مساهمة في تطوير وتحسين مناهضة مشاريع ومخطّطات الحكومة، ومن ضمنها مخطّط برافر.

1. **وديع عواودة**، كاتب صحفيّ ومحرّر صحيفة «حديث الناس»

الإضراب العامّ

ردًّا على الخطوات الحكوميّة المتسارعة في قَوْنَنة مخطّطات السيطرة على الأراضي، أو ما يُعرف بخطّة برافر، قرّرت لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربيّة في إسرائيل -في مطلع الصيف- تصعيد الاحتجاج والنضال لإحباطه، فقرّرت اتّخاذ عدّة خطوات على رأسها الإضراب العامّ في بداية تمّوز من هذا العام (2013). لكنّها ما لبثت أن أجّلت الإضراب نتيجة «للمَطالب الشعبيّة والمؤسّساتيّة الكثيفة التي طالبتنا بتأجيله لأسباب تتعلّق ببدء شهر رمضان الكريم والتحضيرات له وامتحانات البجروت وغيرها» وَفقًا لبيان لجنة المتابعة (بيان المتابعة 1.7.2013). وقد استقرّ الرأي أن يكون الإضراب يوم الإثنين في الـ 15/ من تمّوز (2013). يُستدلّ من بعض التسريبات الصحفيّة أنّ التأجيل جاء نتيجة خلافات ونقاشات داخل لجنة المتابعة حول إمكانيّات القيام بإضراب شامل ناجح؛ إذ اقترحت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة تأجيل الإضراب لعدم استكمال تهيئة الشارع العربيّ من قِبل الأحزاب العربيّة والمؤسّسات الجمعيّة بعد، والتريّث بحجّة «عدم التسرّع» واستنفاد الخطوات التصعيديّة. إلاّ أنّ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ والحركة الإسلاميّة رفضا التأجيل. وبالفعل تقرّر أن يكون الإضراب في الـ 15 من تمّوز. هذا القرار جاء بالتنسيق مع لجنة التوجيه العليا لعرب النقب، التي شهدت هي كذلك نقاشات وخلافات حول الإضراب وحول التعامل مع اقتراحات الحكومة. يجدر بالإشارة أنّه كانت بعض المظاهرات والاعتصامات الشعبيّة ضدّ مخطّط برافر وتهجير البدو في النقب سبقت موعد الإضراب، وجرى فيها أحيانًا كسر «قواعد اللعبة»، كما كان في إغلاق شوارع رئيسيّة -كشارع وادي عارة.

لم تحظَ بادية النقب منذ عقود باحتجاج شعبيّ لنجدتها كما في الهبّة الأخيرة التي تُوّجت بإضراب عامّ للمجتمع العربيّ في الداخل في الـ 15 من تمّوز (2013) وَفقًا لقرار لجنة المتابعة العليا. وقد حاز الإضراب على درجة متوسّطة من النجاح والالتزام الجماهيريّ (كسائر فعّاليّات الاحتجاج) لعدم الالتزام به في كلّ المناطق وبشكل كامل. ويمكن تفسير عدم نجاح الإضراب نجاحًا واسعًا بالقصور في التهيئة والتعبئة وعدم نضوج حالة احتجاج عامّة. لذلك، ثمّة حاجة ماسّة إلى تنجيع النضال الميدانيّ- الشعبيّ والسياسيّ بموازاة المسارين القضائيّ والبرلمانيّ، وكذلك لا مفرّ للمجتمع العربيّ والقيادات والأحزاب من العمل الموحّد.

عوامل مبدئيّة وتكتيكيّة

على الجملة، هناك عدّة عوامل، مبدئيّة وتكتيكيّة، تَحُول حتّى الآن دون الارتقاء بالمواجهة والتصدّي لمنسوب التحدّي المطروح باقتراح الحكومة خطّة برافير وتمرير اقتراح القانون بالقراءة الأولى في الكنيست، التي تمثّل صراعًا على بقايا وطن يستحقّ حشد كلّ الطاقات لإنقاذها، من قبل كافّة التيّارات السياسيّة

والحزبيّة.[2] ويُفترض في أقلّيّة قوميّة أصليّة نشيطة سياسيًّا ألاّ يتميّز نضالها من أجل النقب بالتراخي والفوضى. وقد يذهب البعض في تفسيره للفارق بين منسوبَي التحدّي والتصدّي والبعد الجغرافيّ عن مركز التجمّعات السكنيّة العربيّة أو للبعد الاجتماعيّ، إلى كون بعض أهل النقب من البدو يتجنّدون في جيش الاحتلال. وقد يفسَّر ذلك باستفحال النزعات الفرديّة والماديّة لدى العرب في مرحلة تسود فيها ردّة كفاحيّة. وهناك من ينظر بعيون سيكولوجيّة إلى الحالة فيرى أنّ آثار ما يُعرف بِـ «الكرب ما بعد الصدمة» (البوست تراوما)، والخوف من بطش اليد الإسرائيليّة منذ أكتوبر عام 2000، ما زالت تلازم قطاعات واسعة من المجتمع العربيّ. قد تكون هذه قراءات صحيحة، لكن المؤكّد أنّ ثمّة عوامل أخرى تترك مفاعيلها على كمّ وكيفيّة السلوك السياسيّ للعرب في إسرائيل حيال جرائم السلب والاقتلاع في النقب.

القيادة الموحّدة

من بين هذه العوامل (وقد يكون أهمّها) عدم توافق الفعّاليّات والقيادات السياسيّة على موقف موحّد واستمرار تغليب الحزب على الوطن، وخلط السياسيّين حساباتهم الوطنيّة والحزبيّة والشخصيّة، إذ ألحقت الخصومات والمنافسات الحزبيّة والشخصيّة ضررًا بالنضال المرجوّ، فكانت التناقضات الهامشيّة (بين الأحزاب) تطغى أحيانًا على التناقضات الرئيسيّة (بين المجتمع العربيّ والسلطات الإسرائيليّة). تجلّى ذلك بوضوح منذ بداية مشوار تصعيد النضال ضدّ مخطّطات الحكومة وسياساتها في النقب، حينما استبدلت مركّبات «المتابعة»، مرّات عديدة، النقاشات الرصينة والمسؤولة بتراشقات حزبيّة وشخصيّة حول الموقف من برافر، أو من مقترحات حكوميّة أخرى. وقد برزت هذه الخلافات بشكل خاصّ بعد الإعلان عن لقاء بين عدد من أعضاء كنيست عرب من حزبَي الجبهة والقائمة الموحّدة مع عضو الكنيست بيني بيغن، ومقاطعة التجمّع الوطنيّ لهذا اللقاء. حينذاك، هاجم التجمّع المشاركين في اللقاء، واتّهمهم بمنح شرعيّة للمخطّط والتداول حول حلول وتسويات مقترحة، وطالب التجمّع كلّ مَن شاركوا في الاجتماع بالاعتذار للجماهير العربيّة لمشاركتهم في اجتماع تفاوضيّ مع الوزير السابق والمسؤول عن ملفّ النقب.[3]

في الثامن والعشرين من كانون الثاني/يناير من هذا العام (2013)، صادقت الحكومة الإسرائيليّة على توصيات اعتبرتها «تاريخية وغير مسبوقة» قدّمها الوزير بيني بيغين حول إحداث تغييرات في «المخطّط لتسوية إسكان البدو- مخطّط برافر»، وعمادها تقديم التعويض الماليّ للذين سيجري إجلاؤهم عن أرضهم. بعد هذا القرار فورًا دعت «مؤسّسة النقب للأرض والإنسان» أهل النقب إلى التصدّي لهذا المخطّط بمواصلة

2. للتوسّع حول مخطّط برافر وإسقاطاته، تمكن مراجعة مقالات كلّ من أحمد أمارة، ومنصور النصاصرة، وأورن يفتحائيل، المنشورة ضمن هذا الملفّ.
3. موقع عرب 48، «عرب في النقب يتساءلون: لماذا أحيط بالتكتّم والسرّيّة اجتماع بين أعضاء الكنيست العرب مع بيغين وقاطعه نوّاب التجمّع؟»، 16.3.2012: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=90027.

الرباط والثبات على الأرض، معتبرة أنّ "تنفيذ هذا المخطّط بعد تمريره بالقراءة الأولى في الكنيست هو بمثابة نكبة جديدة لفلسطينيّي النقب». ووصف رئيس كتلة التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في الكنيست د. جمال زحالقة القرار الحكوميّ بـِ «إعلان حرب» على أهلنا في النقب وعلى كافّة أبناء شعبنا»،[4] مؤكّدًا أنّ على الجماهير العربيّة كلّها أن تهبّ للدفاع عن الأرض العربيّة في النقب. وذهب زحالقة إلى مطالبة نوّاب الجبهة والموحّدة بالاعتذار للجماهير العربيّة لقبولهم المشاركة في مداولات تشاوريّة مع الوزير بيغن آنذاك قُبَيْل مصادقة الحكومة على المشروع المعدّل. وأوضح زحالقة: «يبدو جليًّا أنّ الجلسة معه لم تجلب إلاّ الأضرار لقضيّة أهلنا في النقب، إذ لم تؤدِّ إلى أيّ تغيير في المخطّط، وقد استغلّها بيغن لإضفاء شرعيّة على توصياته بادّعاء أنّه استشار القيادات العربيّة».[5]

وطفت الخلافات والمناوشات مجدّدًا، يوم انسحب نوّاب الكنيست من الجبهة والقائمة الموحّدة (خوفًا من المشاركة في عمل غير قانونيّ كما نُقِل عنهم بشكل غير رسميّ) من المظاهرة الغاضبة ضدّ مخطّط برافر التي أقيمت في بئر السبع (بمشاركة شبابيّة لافتة) بتاريخ 15.07.2013، والتي شهدت مواجهات بين المتظاهرين والشرطة وحصل فيها عدد من الاعتقالات،[6] بينما اختار مندوبو التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ البقاء وقيادة المظاهرة. آنذاك، اتَّهَمَ نوّابُ الموحّدة والجبهة بعضَ قادة التجمّع بالوقوف خلف حملة إعلاميّة للطعن فيهم واتّهامهم بالهرب من مظاهرة صاخبة في بئر السبع (عرب 48 وموقع بكرا 15.7.2013).

أعتقد أنّ هذه الشرذمة العلنيّة وفقدان الخطّة النضاليّة الموحّدة تنعكس سلبًا على حشد الجمهور العربيّ، وعلى التزامه بقرار الإضراب العامّ، ولا سيّما من أجل قضيّة تبدو بعيدة عنه على الأقلّ جغرافيًّا، لكون النقب في الأطراف. وحتّى لو كانت طروح بعض القيادات تميل إلى التسوية مع المؤسّسة الحاكمة، من المتوقّع من القيادات أن تدير الخلاف بينها بطريقة مقبولة والعمل بهدوء للتوصّل إلى قاسم مشترك وإلى حدّ أدنى أو تفاهم على «توزيع أدوار».

أدوات عصريّة

بالإضافة إلى التأثير السلبيّ للخلافات بين القيادات العربيّة على إنجاح النضال ضدّ مخطّط برافر، هناك عوامل وأسباب تكتيكيّة ساهمت في عدم استغلال الطاقات النضاليّة الكامنة والمستحقّة في ظلّ صراع حول قضيّة جوهريّة كمخطّط برافر. إذ إنّ أدوات عمل القيادة الجامعة (لجنة المتابعة) متقادمة ومهترئة. وتشير

4. موقع عرب 48: "تبنّي توصيات «بيغن»؛ زحالقة: هذا إعلان حرب علينا، وعلى القيادات العربيّة التي جلست مع برافر وبيغن الاعتذار»، 27.1.2013: http://arabs48.com/?mod=articles&ID=97454.
5. المصدر السابق.
6. إبراهيم ابو عطا، موقع العرب نت 15.7.2013، « إعتقال العشرات من بينهم فتيات خلال مظاهرة بئر السبع تضامنا مع النقب ضد مخطّط برافر"

تجاربنا وتجارب الآخرين أنّه حتّى القضيّة العادلة تحتاج إلى محام ماهر، والطاقات الكامنة والواعدة في المجتمع العربيّ الفلسطينيي في الداخل تحتاج إلى من ينظّمها ويترجمها لفعل مفيد. لكن دون أن ينظّم ذاته سيمكّن منه المتربصين به بسهولة وسرعة. ومثالاً للطاقات الكامنة والإبداعية تلك، نَسوق الفيلم التلفزيونيّ «من الأجداد إلى الأحفاد» الذي يقدّم رواية الإنسان والمكان في النقب بسرد روائيّ فيه طاقات كبيرة على التثقيف والتعبئة، وقد تكون أنجع من بيانات وخطابات وعظيّة كثيرة. يعكس الفيلم (وهو من إنتاج وإخراج مجموعة شبابيّة بحضانة «بلدنا- جمعيّة الشباب العرب») الدورَ الفعّال والمتزايد للفئات الشبابيّة التي تتجاوز الفعّاليّات السياسيّة الحزبيّة أحيانًا في تصدّيها ونضالها وسرعة تنظُّمها وردّها.

الإضراب خطوة إلى الأمام... لكن غير كافية

عشيّة الإضراب في منتصف تمّوز الماضي، سمعنا تساؤلات كثيرة في الشارع عن توقيته والفعّاليّات التي سترافقه، وهي تنمّ عن ضعف في تعميم القرار وهشاشة في التعبئة. في هذه الحالة، لم تَكْفِ البيانات للصحف المطبوعة، والكثير من المتلقّين لا يدركون خطورة اللحظة التاريخيّة وحقوقها على المجتمع العربيّ فتبقى نظرتهم لقضيّة النقب معتلّة. فما بالك حينما لا تخاطب بيانات السياسة عقل ووجدان المتلقّين وعاطفتهم بالشكل الكافي والناجع؟! بل إنّ جمهور الهدف العربيّ (واليهوديّ كذلك) يتعرّض لتحريض وسائل إعلام عبريّة تُشَيْطِن بَدْوَ النقب وتُظهرهم كغزاة ولصوص.

معًا لإنجاح الإضراب!

حتّى نحشد القدْر المطلوب من الجهد والارتقاء إلى حجم التحدّي، يُفترض أن تبادر «لجنة المتابعة» للتمهيد والتحشيد مبكّرًا وبتقنيّات فعّالة ومهنيّة في مخاطبة العرب، أوّلاً، ومن ثَمّ المجتمع الإسرائيليّ كافّة. فمن غير المعقول، على سبيل المثال، أن تكتفي لجنة المتابعة بمخاطبة الجمهور (العربيّ فقط) عبر بيانات تصدر بلغة خشبيّة، وتحت عنوان محبط يخطئ الهدف، نحو: «معًا لإنجاح الإضراب». قد تُحقّقُ بيانات وعناوين من هذا الطراز رسالة بعكس المراد، وقد تخلق مزاجًا مسترخيًا، فهي تفترض سلفًا أنّ العمل يميل نحو الفشل وبالتالي لا بدّ من إنجاحه. تتكرّر وتترسّخ الرسائل الباهتة وغير المحفّزة هذه بفعل تبنّيها كما هي من قِبَل الأحزاب والفعّاليّات الأهليّة، وتزيد الطين بلّة باعتمادها نصًّا وروحًا من قِبَل وسائل الإعلام العربيّة، فضلاً عن أنّ لجنة المتابعة تجاهلت الإعلام العبريّ الذي يعمل على تشويه قضيّة النقب، بل إنّها لم تبحث حالة الحصار الإعلاميّ العبريّ وسُبُل اختراقه.

بدائل

كي لا تبقى الفعّاليّات الاحتجاجيّة بطّة عرجاء ومعزولة، يُفترض في قيادات سياسيّة مقاساتها وطنيّة فعلاً أن تنظر إلى الجماعة لا إلى الفئة فحسب. ولا شكّ أنّ مداواة جراح الانقسامات والمعارك الانتخابيّة على أنواعها بين الأحزاب العربيّة والملتقى هي حاجة ضروريّة ذات طابع وجوديّ. ولذا، ينبغي الالتفات إلى ما جاء في مقال عضو الكنيست د. باسل غطّاس الذي حمل العنوان «**المرحلة المقبلة وإستراتيجيات المواجَهة**» (موقع عرب 48، 15.8.2013) الداعي إلى كبح الخلافات الحزبيّة والبحث عن رؤية مشتركة. ويكتب غطّاس: «نقول لكوادر الحركة الوطنيّة ومختلف الحركات السياسيّة والجماهيريّة، إنّ الواجب الوطنيّ وخطورة المرحلة القادمة تحتّم علينا التركيزَ على المشترَك وتغليبَه والتعامل مع خلافاتنا برويّة وتحجيمها لا تعظيمها وتحويلها إلى حلبة لتوجيه الضربات وتسجيل النقاط. هذا هو شرط أوّل للنجاح في حشد المجتمع ورفع مستوى أدائه وتجنُّده للردّ على المَخاطر الداهمة».

طاقات كامنة

أحيانًا (وربّما كان هذا بسبب سوء تقدير أو طغيان حالة التشرذم)، لا يدرك فلسطينيّو الداخل حجم قوّتهم وطاقاتهم النضاليّة والسياسيّة الكامنة، التي تَحسب المؤسّسة الإسرائيليّة لها الحساب، وربّما أكثر من الفلسطينيّين أنفسهم، على نحوِ ما يُستنتج من قراءة بعض النصوص والبيانات والتصريحات الصادرة عن المستويين السياسيّ والأمنيّ في إسرائيل في عدّة مناسبات. من هذه النصوص، على سبيل المثال لا الحصر، تصريحاتٌ لرؤساء جهاز الأمن الداخليّ «الشاباك»، أمثال عامي أيالون ويوفال ديسكين، الذين حذّروا عدّة مرّات (آخرها في فيلم «حرّاس الحدود: القناة الإسرائيليّة الأولى -ديسمبر 2012) من مغبّة عدم دمج المواطنين العرب في الحياة العامّة في إسرائيل وتهميشهم. وأعتقد أنّه إن حصل تكافل حقيقيّ من قِبل فلسطينيّي الداخل حيال قضيّة النقب، فسيساهم بالضرورة في تجاوز نضال الاستنكارات والتوجّه إلى بلورة حركة جماهيريّة غير حزبيّة (هذا -بالطبع- بمشاركة الأحزاب القائمة) للدفاع عن المأوى والبيت والأرض، قد تنقل النضال في حالة العراقيب والنقب إلى نضال شبيه بالنضال الشبابيّ والدوليّ المشترك ضدّ جدار الفصل العنصريّ في قرية نعلين وبلعين. هناك نواة شبابيّة قائمة لا ينحصر انتماؤها في الأحزاب، وهي تستحقّ دعمًا سياسيًّا وجماهيريًّا دونما حسابات فئويّة، للبدء بعمليّة تحوُّل في النضال الجماهيريّ.

الحلبة الدوليّة

علاوة على كلّ ما سلف، تقتضي المصلحة العربيّة العليا خوض معركة النقب على جميع المستويات: السياسيّة؛ الميدانيّة؛ الإعلاميّة؛ الدبلوماسيّة. فمنذ هبّة القدس والأقصى، اتّخذت لجنة المتابعة عدّة قرارات بالتوجّه إلى الأمم المتّحدة ومحافل دوليّة أخرى لشرح مظالم إسرائيل تجاه المجتمع الفلسطينيّ في قضايا مدنيّة، لكنّها ظلّت حبرًا على ورق. في بيانها الصادر في الأوّل من تمّوز/يوليو الفائت (2013)، قالت لجنة المتابعة إنّه «من ضمن خطواتها لنصرة النقب ستقدّم في الأيّام القليلة القادمة شكوى للأمم المتّحدة، ولسكرتير الأمم المتّحدة بان كي مون تحديدًا، ضدّ قانون برافر العنصريّ، الذي يصادر أراضي المواطنين العرب وتوزيعها على المستوطنين اليهود!». هذا القرار بتدويل القضيّة ظلّ مجرّد تهديد دون تنفيذ.

في قضيّة حارقة كالنقب، لا مبرّر لاستمرار التردّد أو التخوّف من «كسر قواعد اللعبة»، ولا سيّما أنّ القانون الدوليّ ينصّ على نحوٍ صريح على حقوق السكّان الأصليّين. كذلك لم يَستغلّ المجتمع العربيّ لغاية الآن تغلغل الخطاب الحقوقيّ في العالم ولم تستثمر الأجواء السلبيّة تجاه إسرائيل في أوساط الرأي العامّ العالميّ، لردع الحكومة عن تنفيذ مخطّطاها في النقب. رغم الإمكانيّات المتاحة، وتَيَسُّر سُبُل الاتّصال في عصر الثورة المعلوماتيّة، ووجود عدّة جمعيّات حقوقيّة عربيّة لها تَواصُل مع المنظّمات العالميّة، يمكن بواسطتها ممارسة الضغط علي إسرائيل، لم يتعرّف العالم حتّى الآن تعرُّفًا كافيًا على واقع الاضطهاد والتهميش الملازم للمواطنين العرب في إسرائيل.

العراقيب كمثال

تقتضي نصرة النقب التكافلَ المتواصل والمنظّم مع أهاليه بهدف تقديم المساعدة، لا المادّيّة فحسب، وإنّما كذلك بتعزيز الروابط الاجتماعيّة والتواصل والمساهمة معهم في تعبئة وتنظيم أنفسهم. بخلاف ما يُشاع أحيانًا، يتشبّث أهالي النقب بأراضيهم، ولا يسارعون نحو تسويات وتصفية المطالب مع المؤسّسة الحاكمة. على العكس من ذلك، ثمّة ملاحم صمود في وجه التهجير والضغوط وانعدام الماء والكهرباء وسائر أسباب الحياة، وبخاصّة في القرى غير المعترف بها إسرائيليًّا. على سبيل المثال، نذكر قصّة الشيخ صيّاح أبو مديغم، البالغ الستّين من عمره، والذي لم تطأ قدماه مدرسة يومًا، ولا يتقن فنّ الكلام ولا كتابة البيانات الصحفيّة، ولا يجيد العبرية، ويتلعثم عند محاولته التعبير بعربيّة فصيحة، لكنّه يتملّك قوّة الحقّ والقضيّة العادلة. وقد سُجن الشيخ أبو مديغم إثر نضاله ضدّ هدم قرية العراقيب في النقب، ورفض بكبرياء الاقتراح بإطلاق سراحه مقابل الالتزام بعدم العودة إلى قريته العراقيب بعد هدمها. رغم هدم منزله خمسين مرّة، ما زال أبو مديغم متمسّكًا بموقفه القاطع. وبلكنة بدويّة خفيفة ظلّ يقول: **لن نغادر العراقيب لو**

هدموها مئة مرة. الشيخ أبو مديغم ينتظر من يأتيه بمطرقة ومسمار ليُعينه في نصب مضرب يَقي أولاده ويُؤوي أحفاده؛ إذ ليس بالكلام وحده يبقى ما بقي الزعتر والزيتون!

خلاصة

حيال النقب وسائر القضايا الملحّة، نحن بحاجة اليوم إلى قيادة يُفترض فيها أن تقرأ مسيرتنا الوطنيّة وعِبَرَها من قبل النكبة يوم أُكِل الثور الأبيض بعد الأسود، فضاعت البلاد بالتقسيط نتيجة اهتمام كلّ منطقة بحالها دون قيادة مركزيّة موحّدة. عندئذ تتأتّى فرصة لبلورة رؤيا شاملة للنضال من أجل الوجود والحقوق. كذلك لا بدّ من أساليب تعبئة عصريّة قائمة على أسس علميّة عمادُها علم النفس والاجتماع، تتنبّه إلى الثورة المعلوماتيّة وقنوات التواصل الاجتماعيّة، تأخذ بالحسبان المدّ الشبابيّ العربيّ المحلّيّ كمًّا وكيفًا؛ إذ إنّ معركة بحجم النقب تستحقّ المبادرة لكسر قواعد اللعبة تدريجيًّا وإيصال رسالة واضحة للشارع الإسرائيليّ بأنّ الإصرار على الظلم والتجاهل والتهميش يقابَل بفعل متصاعد من قِبَل المجتمع العربيّ الذي لا بدّ له أن يقوم اليوم بدور «صانع أوجاع الرأس»، على مبدأ لا أمان وهدوء لمن يُقْدم على هدم قرى بأكملها واقتلاع عشرات آلاف من السكّان الأصليّين.

إذا كنّا كجماعة مقتنعين بعدالة المعركة على النقب، ونرى فيه جزءًا من كينونتنا وجادّين في الدفاع عمّا تبقّى منه ومن هُويّته (لا من قَبيل إسقاط الواجب وإراحة الضمير)، فلا بدّ من توفير عناصر النجاح. تقتضي مثل هذه المواجهة إرادة جماعيّة وخطّة لا تكتفي بالموقف المحقّ، وعلى رأسها اعتماد حملات تعبئة وتثقيف متصاعدة تأخذ في الحسبان أنّ 70% من أبناء المجتمع العربيّ هم دون سنّ الثلاثين.